الصباح الاقتصادية
12
العدد 2687 - السنة التاسعة
الثلاثاء 10 جمادى الأولى 1438 - الموافق 7 فبراير 2017
Tuesday 7 February 2017 - No.2687 - 9th Year

الرؤية السامية لاستخدام الطاقة المتجددة توفر أكثر من 2.463 مليار دولار سنوياً

مشروع «الشقايا» سيوفر نحو 12.5 مليون برميل نفط مكافئ سنوياً عام 2030

في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة وزيادة نسبة الاستهلاك المحلي في الكويت تبرز اهمية تنفيذ الرؤية المستقبلية الثاقبة لسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح بتامين 15 في المئة من الطلب المحلي على الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة بحلول العام 2030 والمتوقع لها ان توفر اكثر من 2ر463 مليار دولار سنويا.

فوفقا لتصريحات وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق قبل ايام فإنه من المتوقع ان تصل زيادة الطلب على الطاقة في الكويت الى مليون برميل نفط يوميا بحلول عام 3035 بوصول عدد سكان الكويت الى نحو خمسة ملايين ونصف المليون نسمة في ذلك العام وفقا لتقديرات الخبراء وهو ما سيعادل ربع انتاج الكويت وقتها والتي تستهدف انتاج اربعة ملايين برميل نفط يوميا بحسب الخطة الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية.

ويعني ذلك انه في حال تنفيذ الرؤية السامية فإن الكويت في عام 2035 ستوفر يوميا نحو 150 الف برميل نفط بما يساوي 6ر750 مليون دولار يوميا اي نحو 2ر463 مليار دولار سنويا باعتماد 45 دولارا سعرا لبرميل النفط الكويتي كما في الموازنة العامة للدولة للعام 2017 - 2018.

ولان اسعار النفط مرشحة للصعود خلال السنوات المقبلة فإن الرؤية السامية ستساهم بتوفير اكثر من ذلك المبلغ إذا ما زاد سعر البرميل الى الضعف في 3035 وبلغ 90 دولارا بعد نحو 18 عاما وهو تقدير منطقي فإن ذلك يعني ان الكويت ستوفر اكثر من 9ر4 مليار دولار سنويا في ذلك العام.

وتستهلك الكويت التي بلغ عدد سكانها في مطلع العام 2017 وفقا لهيئة المعلومات المدنية الكويتية حوالي 4ر42 مليون نسمة نحو 350 الف برميل يوميا ما يعادل 15ر750 مليون دولار بحساب 45 دولارا للبرميل الواحد وفقا للموازنة العامة للدولة.

وقد بدات الكثير من مؤسسات ووزارات الدولة العمل على تنفيذ الرؤية السامية منذ اعلن سموه عنها خلال مؤتمر الامم المتحدة الـ18 للتغير المناخي بالدوحة في الرابع من ديسمبر 2012 ويأتي على راسها القطاع النفطي الكويتي الذي يعد المستهلك الأكبر للطاقة في مجمل عملياته.

ولان الطاقة الشمسية تعد الأكثر جدوى بين انواع الطاقات المتجددة في الكويت وفقا لطبيعة البلاد المناخية فقد توجهت اغلب المشاريع داخل الدولة للاستثمار في هذا النوع الذي يحقق تقدما تكنولوجيا كبيرا بالاضافة الى انخفاض تكاليف إنشاء المشاريع الخاصة به بنحو 12 في المئة سنويا وفقا لتصريحات المتخصصين.

ومن اول المشاريع الكويتية المهمة في مجال الطاقة المتجددة مشروع (الشقايا) الذي نفذه معهد الكويت للابحاث العلمية وبدا العمل فيه عام 2013 والذي سيوفر نحو 5ر12 مليون برميل نفط مكافئ سنويا عند اكتمال مراحله الثلاث عام 2030.

وتصل كلفة المشروع الإجمالية الى اربعة مليارات دينار وهي متغيرة بحسب تغير الأسعار وسيتمكن المشروع وفقا لتصريحات المسؤولين من توفير نحو 10 الاف فرصة عمل اثناء التنفيذ والإنشاء ونحو 1000 فرصة وظيفية اثناء التشغيل في حين سيمنع انبعاث نحو خمسة ملايين طن من غاز ثاني اكسيد الكربون.

وفيما يتعلق بكميات الإنتاج الكلي لمجمع (الشقايا) بعد اكتمال المشروع فانه سيوفر انتاجا من 3 الى 4 في المئة من الاستهلاك السنوي للطاقة في الكويت بحلول 2030 وكانت المرحلة الاولى بطاقة 70 ميغاواط وبتكلفة 125 مليون دينار وهي تكلفة المحطات بعيدا عن البنية التحتية والمحطات والمباني الاخرى اضافة الى 1980 ميغاواط اخرى.

وتستقبل شبكة وزارة الكهرباء نحو 20 ميغاواط من المشروع منها 10 ميغاواط من طاقة الرياح ومثلها من الطاقة الشمسية الكهروضوئية ومن المنتظر ان يصل انتاج الطاقة الشمسية من المشروع الى 50 ميغاواط بحلول 2018.

ويعمل معهد الكويت للابحاث العلمية بالتنسيق مع وزارة الكهرباء ومؤسسة البترول الكويتية على انجاز المرحلة الثانية للمشروع التي ستنتج 1000 ميغاواط بحلول 2020.

وكان وزير الكهرباء والماء السابق أحمد الجسار اكد في تصريحات له ان ربط الجزء الثاني من المرحلة الاولى التي تبلغ 50 ميغاواط من الطاقة الشمسية بالشبكة سيتم نهاية العام 2017 وبذلك تكون الوزارة قد حققت نسبة 1 في المئة من الطاقة المتجددة قبل العام 2018 لتصبح 3 في المئة قبل العام 2020 ليتضم هذا المشروع الى بقية مشروعات الطاقة المتجددة التي تهتم بها الوزارة.

وكانت الدراسة الخاصة بمجمع (الشقايا) قد خلصت إلى وضع أنجع السيناريوهات المتاحة لتوطين تقنيات توليد الطاقة المتجددة للفترة من عام 2015 وحتى عام 2025 لاستيعاب قدرة إنتاجية تصل إلى 2000 ميغاواط يتم تنفيذها على ثلاث مراحل.

ومن المشاريع الأولى في مجال الطاقة المتجددة في الكويت يبرز مشروع (سدرة 500) في منطقة (أم قدير) غرب البلاد الذي نفذته شركة نفط الكويت وبدأ عمله بالفعل في أكتوبر الماضي ويعمل على توليد 10 ميغاواط من الكهرباء من الطاقة الشمسية يدخل نصفها في شبكة الكهرباء العامة فيما يستخدم النصف الاخر في الرفع الصناعي من الآبار داخل (أم قدير).

وسمي المشروع بهذا الاسم لأنه سيوفر انبعاثات الكربون بما يعادل عمل 500 الف شجرة على مدى 25 عاما هي العمر الافتراضي للمشروع الذي بلغت تكلفته حوالي 30 مليون دينار كما سيوفر للشركة ما يصل الى 500 الف برميل من النفط على مدى 20 عاما.

والمشروع هو الاول الذي يعمل على توليد هذا النوع من الطاقة لاستخدامها في حقول النفط وتكمن اهميته وفقا لتصريحات الرئيس التنفيذي لنفط الكويت في انه سيمكن الشركة من إنتاج طاقة بديلة تستخدمها عوضا عن الطاقة التي تحصل عليها من وزارة الكهرباء والماء.

ومن اكبر المشاريع التي تنتظرها الكويت وفقا لما اعلنته مؤسسة البترول الكويتية هو مشروع (الدبدبة) للطاقة الشمسية بسعة الف ميغاواط وهو مبادرة أعلنت عنها المؤسسة للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة وذلك بإنشاء محطة للطاقة الشمسية قادرة على تامين 15 في المئة من حاجة القطاع النفطي بالكويت للطاقة الكهربائية بحلول عام 2020.

ومشروع (الدبدبة) للطاقة الشمسية سيتم تشييده داخل مجمع (الشقايا) للطاقات المتجددة التابعة لمعهد الكويت للابحاث العلمية ويقع على مساحة تقديرية تصل إلى 32 كيلومترا مربعا وفقا لموقع مؤسسة البترول الكويتية الالكتروني.

ومن المتوقع ان ينتج المشروع ما يعادل 2ر450 مليون ميغاواط ساعة بالعام علاوة على مساهمته في الحد مما يعادل 3ر1 مليون طن سنويا من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون ومن المتوقع ان يتم تشغيل المحطة في الربع الثالث من السنة المالية 2020 – 2021.

وفي القطاع النفطي الكويتي تستمر المشروعات التي تعتمد الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة لطبيعة العمل فيها ومنها محطات الوقود بالإضافة الى مشروعات أخرى.

وكان لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي دور في تنفيذ رؤية سمو امير البلاد بتامين 15 في المئة من الطلب المحلي على الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة بحلول العام 2030 حيث واصلت المؤسسة تنفيذ مشاريع نموذجية في هذا الشان في عدد من المرافق والمنازل.

فبدات المؤسسة باستخدام الخلايا الكهروضوئية في عدد من الجمعيات التعاونية وباشرت بتنفيذ مشروع نظم الطاقة الشمسية الكهروضوئية في 150 منزلا تم تركيب الدفعة الأولى لـ50 منزلا تم اختيارها في عام 2016 على ان يتم الانتهاء منها جميعا في عام 2017.

وتتوالى المشروعات متسارعة لتحقيق الرؤية السامية الخاصة بالطاقة المتجددة حيث اعتمدت لجنة تنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة بوزارة الكهرباء والماء الكويتية في يناير الماضي 56 مشروعا للطاقة المتجددة في مختلف الجهات بالدولة.

ولا شك ان رؤية سمو امير البلاد فيما يتعلق بالطاقة المتجددة تدعم موقع الكويت عالميا كدولة نفطية مؤثرة في الأسواق العالمية علاوة على موقعها كدولة تبذل جل جهدها في الحفاظ على البيئة والخفض من الانبعاثات الهيدروكربونية.

ولان الطاقة المتجددة هي المستقبل الواعد كانت كلمات سمو امير البلاد في الاعلان عن هذه الرؤية لتوفيرها لـ(كويت جديدة) اذ قال سموه «وفي مجال الطاقة المتجددة فقد اولت دولة الكويت اهتماما كبيرا بتنويع مصادر الطاقة لديها حيث بدات الجهات المختصة في المراحل التنفيذية لخطة طموحة نحو استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية تهدف الى ان تصل نسبة استخدام هذه الطاقة الى 1 في المئة في العام 2015 وصولا الى 15 في المائة في العام 2030 من اجمالي الطاقة المستخدمة في دولة الكويت».

مشاريع الطاقة المتجددة... حلم المستقبل

مشروع «الدبدبة» من المتوقع أن ينتج ما يعادل 2.450 مليون ميغاواط ساعة بالعام

البنك الإسلامي للتنمية يعتمد تمويلات للدول الأعضاء بـ 790 مليون دولار

اعلن البنك الإسلامي للتنمية موافقة مجلس مديريه التنفيذيين على اعتماد تمويلات جديدة للدول الأعضاء بمبلغ إجمالي يبلغ 790 مليون دولار.

واوضح البنك في بيان ان التمويلات الجديدة تركزت على قطاعات الطرق والتعليم العالي والطاقة والصحة في الدول الأعضاء وعلى قطاع التعليم والتدريب المهني في المجتمعات المسلمة بالدول غير الأعضاء.

وتضمنت التمويلات المعتمدة الموافقة على تمويل مشروع في قطاع الطرق وآخر في قطاع التعليم العالي لصالح إندونيسيا بمبلغ إجمالي 488 مليون دولار وتمويل مشروع للطاقة الكهربائية في بنغلاديش بمبلغ 5ر155 مليون دولار.

كما وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك على تقديم تمويل في مجال التنمية المستدامة وتحسين الرعي في منطقة الساحل الأفريقي حيث وافق على المساهمة في تمويل مشروع إقليمي بمبلغ 96 مليون دولار تستفيد منه مناطق الرعي في بوركينافاسو والسنغال ومالي.

واعتمد مجلس المديرين التنفيذيين تقديم تمويل في قطاع الصحة بمبلغ 40 مليون دولار لدعم برنامج صحي في الكاميرون لمنع انتقال فيروس نقص المناعة المكتسب (إيدز) من الأم المصابة إلى الطفل.

كما وافق على اعتماد تمويل بمبلغ عشرة ملايين دولار للمساهمة في مشروع لدعم التعليم العالي في مجالي العلوم والهندسة في توغو.

وأقر المجلس تقديم ثلاث منح ومعونات من صندوق الوقف التابع للبنك بمبلغ إجمالي 600 الف دولار لصالح المجتمعات المسلمة في بلجيكا والبرازيل والولايات المتحدة وذلك في إطار اهتمام البنك المتواصل بدعم التنمية الاجتماعية في المجتمعات المسلمة بالدول غير الأعضاء.

كما ناقش مجلس المديرين التنفيذيين مشروع جدول أعمال الاجتماع السنوي الـ42 لمجلس محافظي البنك المقرر عقده خلال الفترة من 14 إلى 18 مايو المقبل بمدينة جدة على مستوى وزراء المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء بالبنك البالغ عددها 57 دولة.

وفي سياق متصل اعتمد مجلس إدارة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ذراع البنك الإسلامي للتنمية للحد من الفقر والبطالة في الدول الأعضاء تنفيذ برنامج السنوات الثلاث المقترح للفترة من 2017 إلى 2019.

وسيركز البرنامج جهود الصندوق خلال السنوات الثلاث المقبلة في ثلاثة محاور أساسية بينها تعبئة المزيد من المنح والتبرعات لموارد الصندوق وتطوير الشراكات القائمة والعمل من أجل زيادة أرباح الصندوق الاستثمارية.

دالیتشي: نستهدف اقامة شراكات استثمارية بين اصحاب الاعمال في كرواتيا والكويت

اكدت نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد والمؤسسات والحرف المتوسطة والصغيرة في جمهورية كرواتيا الدكتورة مارتينا دالينتشي ضرورة اقامة شراكات استثمارية بين اصحاب الاعمال في كل من كرواتيا والكويت.

جاء حديث المسؤولة الكرواتية في كلمتها اثناء زيارتها لغرفة تجارة وصناعة الكويت على راس وفد اقتصادي رفيع المستوى يضم اصحاب الاعمال والجهات الرسمية من المؤسسات المالية والاستثمارية على هامش الزيارة الرسمية للرئيسة الكرواتية كوليندا غرابار كيتاروفيتش إلى الكويت.

واعربت دالينتشي عن املها بتحقيق اهداف الزيارة المتمثلة في اقامة شراكات بين القطاع الخاص في كلا البلدين وفتح افاق اقتصادية جديدة موضحة ان هذه الزيارة والاعلان عن افتتاح سفارة كرواتية في الكويت سيسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي بين البلدين.

وعددت الوزير الكرواتية اهم القطاعات التي يمكن التعاون من خلالها مع الجانب الكويتي وهي قطاع الصناعات العسكرية والمواد الغذائية (الحلال) وصناعة السفن وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الخدمات ومنها السياحة والسياحة العلاجية مشيرة الى ان عدد السياح الزائرين لكرواتيا بلغ العام الماضي 16 مليون سائح.

شركات مدرجة تتأخر عن إفصاح بياناتها للاستفادة من المهلة القانونية

مؤشرات البورصة تستعيد نشاطها وتعود للمنطقة الخضراء

عزا اقتصاديان كويتيان تأخر بعض الشركات المدرجة في بورصة الكويت عن اعلان بياناتها المالية السنوية لجملة من الاسباب في صدارتها الاستفادة من المهلة القانونية الممنوحة حتى 31 مارس سنويا فضلا عن انتظارها لاعتماد بيانات شركات زميلة وتابعة والتي تستغرق وقتا طويلا.

وقال الاقتصاديان إن كافة القطاعات المدرجة تواجه هذه المعضلة التي تؤثر بشكل واضح على مجريات الحركة العامة للتعاملات موضحين أن القطاع المصرفي هو القطاع الوحيد المبادر دائما بالافصاح بشكل منتظم على مدار العام.

ولفتا إلى تعرض شريحة من الشركات الصغيرة في قطاعات العقار والخدمات المالية والاستهلاكية إلى الإيقاف بعد انتهاء مهلة الإعلان وهي مشكلة موسمية تستدعي من الجهات المعنية (هيئة أسواق المال) و(شركة بورصة الكويت) البحث عن صيغ توافقية لعدم تفاقم هذه «الظاهرة».

وتوقع عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح الاستثمارية) الاقتصادي سليمان الوقيان أن يكون تأخير بعض الشركات عن الافصاح عن بياناتها عائدا إلى قيامها بتجميع أرقام نشاطاتها من شركات زميلة أو تابعة.

وأوضح الوقيان أن التأخير قد يكون من جانب مكاتب التدقيق و المحاسبة لقلة اعدادهم وهو ما يستدعي زيادة نشاط التدقيق في هذه المهنة للاسراع في الموافقة على البيانات بعد استيفاء كافة المتطلبات لصحة المعلومات.

وذكر أن معظم الشركات التي تتاخر عن موعدها ليست بالنسبة الكبيرة التي يمكن أن تشكل وترقى الى ظاهرة ولكن هي شريحة تضع نفسها امام محك الايقاف و هو الامر الذي سيؤثر على سهمها في التعاملات علاوة على حرمان مساهميها من فرص استثمارية قد تكون موائية خلال فترة الايقاف.

من جانبه قال رئيس شركة (الصناعات الكويتية) محمد النقي إن التاخير قد يرجع إلى وجود بعض المساهمات للشركات الكويتية في شركات اخرى خارج دولة الكويت ما يستدعي وقتا طويلا للتأكد من صحة كافة الارقام قبل التصديق عليها من جانب الشركة الام على الرغم من ضرورة أن يكون لدى كل الشركات ترتيبا محاسبيا غير مدققا واخر مدققا لتسهيل عمليات تجميع البيانات.

واضاف النقي أن التاخير قد يعود ايضا الى وجود (خلل ما) في الشركة المتاخرة «وهنا يكمن أهمية معرفة السبب وما إذا كان الأمر متكررا من عدمه وعليه يجب أن يكون للجمعية العمومية دورها في محاسبة مجلس الادارة ومعرفة الاسباب الحقيقية التي حالت دون الكشف المبكر عن الارباح او الخسائر».

ولفت إلى ضرورة قيام الجهات الرقابية بدور في الحد من هذه «الظاهرة» عبر فرض غرامة او الخصم من بند مكافات مجلس الادارة.

وفيما يتعلق بوقائع الجلسة أمس فكان واضحا تأرجح مسار المؤشرات الرئيسية مابين الصعود في اللحظات الاولى للافتتاح جراء شراء انتقائي على أسهم صغيرة وبين الانخفاض على مدار ساعات الجلسة بسبب استمرار وتيرة الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح على أسهم شهدت ارتفاعات سابقة ما انعكس على اقفال كافة مؤشرات القطاعات المدرجة.

وكالمعتاد انشغل بعض المتعاملين بالمستجدات المتعلقة بأخبار الشركات المدرجة من اجل اتخاذ القرار الاستثماري ومنها افصاح شركة (صفاة عالمي) بشان دعوى قضائية مع شركة (المدينة للتمويل والاستثمار) وإفصاح شركة (بيت الطاقة القابضة) عن معلومات جوهرية إضافة إلى افصاح (جي اف انش) بشان تداولات غير اعتيادية.

واستحوذت أسهم شركات (انوفست) و(اولى تكافل) و(جيران ق) و(اصول) على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا كما استحوذت اسهم (ابيار) و(الاثمار) و(المستثمرون) و(البيت) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح اسهم شركات (كفيك) و(ايكاروس) و (بيت الطاقة) و(الديرة) و(نابيسكو) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 67 شركة وانخفاض أسهم 47 شركة من اجمالي 141 شركة تمت المتاجرة عليها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 2ر21 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 2ر11 مليون دينار كويتي تمت عبر 763 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 8ر980 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 8ر14 نقطة ليبلغ مستوى 7ر6701 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 002ر48 مليون دينار من خلال 9ر558 مليون سهم تمت عبر 10912 صفقة نقدية.

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة